

قَاعِدَةُ مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ فِي اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ: دِرَاسَةٌ تَارِيخِيَّةٌ

د. عَصَامُ عَيْدِ مَغِيثُ
أَسْتَاذُ مَسَاعِدِ بَقْسَمِ اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ وَأَدَابِهَا
كَلِيَّةُ الْأَدَابِ، جَامِعَةُ عَيْنِ شَمْسِ

Irregularities in Hebrew- Descriptive study

Abstract

Comparing linguistic norms and what deviates from them rises the issue of how much systematic a given language is. Studying what deviates from these linguistic norms in Hebrew reveals that they fall in structured sub-categories. This phenomenon is proved in modern linguistics by what is so-called (irregular rules) which are extensions of the regular linguistic rules. An example in Hebrew is the irregular masculine plural suffixes (םִּי־) in all nouns ending in feminine singular suffix and the irregular feminine plural suffix (וֹ) with all masculine nouns ending in segol ha. These examples do not follow the regular plural rule in Hebrew but still acceptable and fall in a sub-plural pattern. Such instances make it a demand to study the system of how a given language develops to keep up with life developments. with all masculine singular suffix and the irregular plural rule is that they fall in structured sub-categories.

Key words: Irregularities, regularities, general rule, sub rule, Hebrew evolution.

قَاعِدَةُ مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ فِي اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ: دَرَاة تَارِيخِيَّة

ملخص البحث

تفرضُ المقابلةُ بين القياس اللغويِّ وما خالفه نفسها على طبيعة العمل التقعيديِّ في اللغة، وتطرح نقاشاً حول درجة نظامية اللغة. والمتأمل للحالات التي تخالف القياس المطرد في اللغة العبرية يتبين عند تصنيفها، أنها تُشكل مجموعات لكل منها قاعدة فرعية تختص بها، وهو ما أكدته اللسانيات الحديثة عندما أقرت مصطلح "قواعد الاستثناء"، التي تشكل تفرعاً وامتداداً داخلياً للقواعد العامة.

وإذا كانَ القياسُ المطرد في اللغة العبرية يقتضي جمع الاسم المفرد المذكر باستخدام مورفيم الجمع المذكر، وجمع الاسم المفرد المؤنث باستخدام مورفيم الجمع المؤنث؛ فإنَّ استخدام مورفيم جمع المذكر القياسي في جمع الأسماء المفردة المؤنثة، واستخدام مورفيم جمع المؤنث القياسي في جمع الأسماء المفردة المذكرة يمثل مخالفة للقياس الأساس أو القياس الذي يعتمد على العدول المطرد. ومع أن هذه الحالات- وغيرها- خالفت القياس؛ إلا أنها استقرت في نظام اللغة العبرية، ما ينفي عنها صفة مخالفة القياس؛ بل يقربها من العدول المطرد بما يشكل قاعدة فرعية، ويقوم دليلاً على امتلاكها خصائص سمحت بقبول هذه القواعد في الاستعمال وبدخولها النظام اللغوي، وهو ما يكفي لدراسة النظام الذي استوعبها لمعرفة طبيعة قواعده العامة والقوانين الصوتية المنظمة له، في ضوء تطور اللغة العبرية حيث يفترض البحث أن القواعد المطردة تشيع في عصر معين، أما العدول أو التوسع القياسي فيرجع إلى عصور تالية.

الكلمات المفتاحية: ما خالف القياس، القياس، القاعدة العامة، القاعدة الفرعية، تطور اللغة العبرية.

قَاعِدَةٌ مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ فِي اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ: دَرَسَةٌ تَارِيخِيَّةٌ

مدخل

تشكّل اللُّغَةُ نظامًا مركبًا يتكوّن من أنظمة فرعية لكل منها وحداته الخاصة، وقواعده المعينة في تأليف هذه الوحدات، ويمكن التعرف على هذه الوحدات وملاحظة الصور المسموح بها وغير المسموح بها من التراكيب على جميع مستويات اللغة^(١).

وتمثّل هذه القواعد مجموع العلاقات المجردة التي تُنظّم مختلف مظاهر السلوك اللغويّ في عمليات التواصل بين أفراد المجتمع. ويتقيد هذا السلوك اللغويّ بمجموعة من القواعد المعلومة التي يسمح بها النظام اللغويّ، مع اختلاف درجة هذا التقيد؛ فهو إما قبلي ليس لأحد حرية الخروج عنه؛ لأنه يرجع إلى القواعد العامة لنظام اللغة الموروث الذي يفرض نفسه على أفراد الجماعة اللغويّة ويجعلهم في علاقة تبعية له، وإما بعدي يتأتى بقاعدة خاصة تنسجم مع النظام إثر استحداث منهج لغوي ترتضي الجماعة اللغويّة استعماله، فيكون بذلك قابلاً للتبدل؛ لأنه يمثل قانونًا أنبياً يفرض نفسه على المتكلمين عن طريق الاستعمال الجماعي؛ لكن دون وجود أي ضمان للمحافظة عليه^(٢). ومن هنا فإن كل لغة طبيعية تشتمل على نوعين من القواعد هما:

القواعد العامة: أو ما يعرف كذلك بالقاعدة الأصلية أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة^(٣)، وهي قواعد ثابتة سابقة على القيود والتعريفات، وجودها مستقل عن العناصر اللغويّة المحسوسة؛ لكنها تتحكم فيها في إطار مجموعة من المبادئ الشمولية^(٤)، والقاعدة العامة حكم عام تنضوي تحته مجموعة من الاستعمالات اللغويّة، التي تُشكّل ظاهرة لغوية يُفاس عليها ويُنتجى نحوها، فهي من جهة حكم من أحكام القياس النحوي، ومن جهة أخرى وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة مع مراعاة اطراد هذا السلوك حتى يُعبّر عنه بالقاعدة^(٥).

وتشكّل القواعد العامة الجزء الثابت^(٦) من النحو إذ تستند إلى وصف الواقع اللغويّ الصحيح الذي ارتضاه علماء هذه اللغة أو تلك^(٧)، وتمثّل جزءًا لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصها، والمرشد إلى كيفيات توظيفها، لذا فهي تتخذ صورة تجريدية، تكونت من استقرار مفردات اللغة وتراكيبها، إلا أنها لا تعد - بصورتها هذه - جزءًا منها، بل تستحيل اللغة بمستوياتها المختلفة تطبيقًا لها عند الاستعمال اللغويّ للتراكيب النحوية^(٨)، فتندرج تحت القاعدة العامة ظواهر اللغة التي تتوافق مع الكثير من عناصرها، على العكس من القواعد الخاصة

القواعد الخاصة أو الفرعية: وهي تفريع للقاعدة العامة تتكيف مع خصوصيات الاستعمال ولا تشملها القواعد العامة، ذلك أن القواعد العامة لا تستطيع - بحكم شموليتها - السيطرة على جميع الجزئيات. ويطلق د. تمام حسان على هذا التفريع مصطلح "العدول عن أصل وضع القاعدة" ويأتي في صورتين: مطرد يخضع لقاعدة تحكمه، أو غير مطرد، وهو ما سماه النحاة (شاذًا)^(٩).

ويلاحظ أن القواعد الخاصة قواعد مقيدة أيضًا، لكنها لا تُلتزم باستمرار، كما أنها لا تمثّل قواعد ثابتة ومع ذلك فهي تُنظّم بصورة آلية مظاهر التغيير كي لا تتحرف عن نظام اللغة العام. فإذا كانت القواعد الخاصة مقيدة وتتكيف مع خصوصيات الاستعمال، وتطرّد في حالات خاصة، فإنها تصلح في حقل القياس صلاحية القاعدة الأصلية لأن المعول عليه في القياس هو الاطراد^(١٠)، وهو ما يلاحظ في حالات ما خالف القياس، إذ تشكل هذه الحالات مجموعة ذات

قواعد مستقلة، وهو ما يبدو جلياً في اللغات المتصرفة^(١١) التي تعتمد على مفردات تتنوع في أشكالها ودلالاتها؛ طبقاً لتنوع موقعها ودورها في التركيب، وتُرد فيها عدة أشكال من الكلمات إلى أصل واحد تتحدر منه، فتتغير المعاني مع تصرف الكلمات لذا فإن أصحاب هذه اللغات لا يحتفظون بألف المفردات لكل مادة معجمية؛ لكنهم يُشكّلون الصيغ وفقاً للقوالب التي يمتلكونها^(١٢)، وعند تصنيف الاستثناءات التي خالفت القياس يتبين لنا أنها ذات قاعدة فرعية تميزها وهو ما تؤكد اللسانيات الحديثة التي أقرت بقواعد أُطلق عليها: "قواعد الاستثناء"، تُطبّق على ما يعد أبنية خاصة في إطار قواعد أشمل منها تسمى القواعد العامة، فتُكوّن قواعد الاستثناء تفرّيقاً وامتداداً داخلياً للقواعد العامة.

ولا تتعارض القواعد الفرعية (الخاصة) مع القواعد الأصلية (العامة) بل تكملها، فالنوعان يعملان في نطاق التعميم والتخصيص، وثنائية الانتشار والانحسار: الانتشار الذي تمثله شمولية القاعدة العامة، والانحسار الذي يجسده عملها الارتدادي من خلال عمل القواعد الخاصة بهدف السيطرة على مظاهر التطور اللغوي^(١٣). ويقود الحديث عن العلاقة بين القواعد الأصلية أو العامة، والفرعية أو الخاصة إلى الحديث عن مفهوم القياس وما خالفه، إذ تفرض المقابلة بين القياس وما خالفه نفسها على طبيعة العمل التقعيدي في اللغة وتطرح النقاش حول درجة نظامية اللغة.

والقياس هو استنباط مجهول من معلوم^(١٤)، أي محاكاة صيغة لصيغة أخرى باطراد، ومن ثمّ فإن الصيغة القياسية (المقيس) هي الصيغة التي وُضِعَتْ طبقاً لصيغة أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة^(١٥)، فالقياس عملية يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف^(١٦).

وتعتمد عملية القياس على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه في الشكل أو المعنى أو فيهما معاً، وليس شرطاً في القياس أن يكون المقيس عليه شكلاً مثالياً كاملاً؛ بل يتوقف الأمر على مجرد العلاقة بينهما، وعلى استقرار الاستعمال الجديد، ذلك أن القياس عملية لغوية تتخذ شكلاً مطرداً، ومن ثم يؤدي - بعامّة - إلى غلبة الانتظام والتجانس بين الصيغ والتركيب، وإن كان هذا لا يمنع من وجود صيغ تستعصي على القياس وتقاوم النظام^(١٧).

وإذا كان القياس يتسم - في المنهج الوصفي - بأنه مرحلة تقوم على استقراء اللغة، وملاحظة ظواهرها، ومن ثم تشكيل قاعدة قياسية أو صوغها^(١٨)؛ فإن مصطلح "ما خالف القياس" - الذي اصطلحت عليه العبريّة: "קריג" (شاذ) و "קריג מן הכלל" (ما خرج عن القاعدة)، وفي الإنجليزية: "Irregular" (غير قياسي)، وفي اللغة العربية: الشاذ، والخروج عن القاعدة، وما شذّ عن القياس، والضعف في القياس، وليس على وجه في القياس^(١٩) - يستوعب كل ما رفض الانصياع لعمومية القاعدة النحوية، ويؤكد أن القاعدة لا تسبق الاستعمال^(٢٠)، وهو يعني مخالفة النمط الشائع والعدول عنه، فهو كل عملية انزياح أو تصرف في ذلك النمط تُفضى إلى تحويره^(٢١). لذا يعرفه ابن جني بأنه: "ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره..."^(٢٢)

وقد يُنظر إلى الصيغ المخالفة للقياس على أنها الصيغ القوية التي تُثبت أمام القياس، في مقابل الصيغ الضعيفة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس. هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة

وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذي يُبقي عليها حية في الذهن ولا يطبق لها تغييراً^(٢٣). بمعنى أن الصيغ الشائعة تصير أكثر عرضة للتغيرات من الصيغ غير الشائعة، على نحو ما نجده في بعض مستويات اللغة العبرية، مثل: المستوى الصوتي عندما تظهر صيغ جديدة مألوفة نظراً لكثرة استخدامها وسرعة نطق مقاطعها التي تُدغم أثناء نطقها، نحو: מה זאת אומרת التي تنطق: מַזְתוּמַרְתַּי, צָרִיכָה التي تنطق: צָרָה, אָנִי التي تنطق: נִי, אָנִי צָרִיכָה التي تنطق: אֲנִי צָרָה, فهذه التغيرات التي تتمثل في حذف لحركات والصوامت والمماثلة والاختصار تظهر بشكل أكبر في الصيغ الشائعة عنه في الصيغ غير الشائعة^(٢٤).

وما نجده كذلك على المستوى الصرفي في الأفعال السالمة التي تتبع القياس الأساس عند تصنيفها فتحتفظ بأصوات جذرها الثلاثي، ويخالف ذلك القياس الأفعال ذوات الحروف الضعيفة التي تُشكّل بتصريفاتها قواعد فرعية، ويلاحظ أن الكثير من هذه الأفعال هي أفعال شائعة الاستخدام على نحو ما نجده في الأفعال مهموزة الفاء (נָחַי פֿ"א)، مثل: אָכַל, יָאכַל، والناقصة (הִסִּיר פֿ"נ)، مثل: נָתַן, נָתַתִּי, יָתַן، ومعتلة اللام (נָחַי לִי"ו)، مثل: שָׁתַה, שָׁתִּיתִי, יִשְׁתַּה. وبالرغم من القياسية والقوانين المسيطرة على اللغة ونظاميتها فإنه يلاحظ وجود انحراف مُمنهج في الصيغ الشائعة ولذلك فإن الخروج عن القاعدة أو مخالفة القياس (הִחַרְגוּת) يميز الصيغ الشائعة؛ بينما يميز القياسية والانتظام صيغ اللغة الأقل شيوعاً^(٢٥).

وتخضع مخالفة القياس في جانب كبير منها إلى التطور التاريخي للغة وتتمثل في عملية إبداع أو إعادة انتظام لظاهرة قديمة. وربما كان مبرر مخالفة القواعد المرجعية التي تحدثت بفعل التطور التاريخي هو الفارق الزمني بين مستويات الاستعمال اللغوي، أو قدرة بعض المظاهر على الثبات على قياسيتها مقابل تزحزح مظاهر أخرى عن تلك القياسية. إلا أن مختلف صور العدول تنزع إلى المقايسة لأنها تمثل عملية تكييف للظواهر اللغوية التطورية مع نظام اللغة، فالذي يستقر من الظواهر اللغوية في الاستعمال لا يجوز أن يعد خطأ، لأن ذلك الاستقرار دليل على أنه توافر فيها من الخصائص ما يسمح بقبولها في الاستعمال وبدخولها النظام اللغوي، وهو ما يكفي لدراسة النظام الذي استوعبها لمعرفة وجوه التطور فيه، وطبيعة قوانينه العامة التي تسمح له بمواكبة التحولات التي تطرأ على حياة الجماعة اللغوية^(٢٦).

والمتمثل لمختلف الظواهر التي يقال بمخالفتها للقياس يلاحظ أنها لا تمثل مظاهر معزولة إلا إذا نظرنا إليها بمعزل عن نظام اللغة، أما إذا عدت امتداداً للمظاهر المتداولة، فإنها تعد جزءاً من اللغة يمكن إدراجه في مستوى من مستويات استعمالها وفي قاعدة من قواعد نظامها؛ فمن المهم إذن اعتبار مظاهر مخالفة القياس قسماً من اللغة قابلاً للتفسير من خلال ما يوفره نظام اللغة من مبررات عبر مراحل تطورها^(٢٧).

وبالرغم من وجود الكثير من الحالات التي خالفت القياس في اللغة؛ إلا أن هذه الحالات قد استقرت في نظام اللغة وهو ما ينفي عنها في الوقت نفسه صفة مخالفة القياس؛ بل إن ذلك يقوم دليلاً على أنه توافر فيها من الخصائص ما يسمح بقبولها في الاستعمال وبدخولها النظام اللغوي^(٢٨)، وهو ما يكفي لدراسة النظام الذي استوعبها لمعرفة أوجه التطور فيه، وطبيعة قوانينه العامة التي تسمح له بمواكبة التحولات التي تطرأ على حياة الجماعة اللغوية. ويهتم هذا البحث بما خالف القياس في المستوى الصرفي فقط وذلك ضمن إطارين:

أولهما هو: الاسم: حيث يظهر التوسع القياسي في استخدام مورفيم التثنية في الدلالة على الجمع، واستخدام مورفيم جمع المذكر في جمع الأسماء المؤنثة، واستخدام مورفيم جمع المؤنث في جمع الأسماء المذكرة.

وثانيهما هو: الفعل: حيث يظهر التوسع القياسي في الصيغ التصريفية المنقطعة (מקוטעים)، أي استكمال الجدول التصريفي لفعل ما في منظومة تصريفية معينة بعنصر صرفي ينتمي إلى منظومة تصريفية أخرى بما يخالف القياس الأساس.

المبحث الأول: قواعد ما خالف القياس الصرفي في الاسم ينقسم الاسم في اللغة العبرية – كما هو الحال في جميع اللغات السامية – من حيث النوع إلى قسمين هما: المذكر والمؤنث^(٢٩)، ومن حيث العدد إلى ثلاثة أقسام هي: المفرد، والمثنى، والجمع. وقد حددت القاعدة العامة شروط استخدام المورفيمات الدالة على النوع والعدد في اللغة العبرية، وكيفية انتقال الاسم على مستوى النوع النحوي من المذكر إلى المؤنث والعكس، وعلى مستوى العدد من المفرد إلى المثنى إلى الجمع بنوعيه والعكس. ويتناول هذا المبحث الاسم من حيث العدد لاستقراء القواعد التي خالفت القياس أو توسعت فيه.

ويقتضي القياس الأساس صياغة المثنى بزيادة المورفيم – ים إلى الاسم في حالات معينة، فيصاغ الجمع المذكر بزيادة المورفيم المقيد – ים إلى المفرد المذكر، ويصاغ الجمع المؤنث بزيادة المورفيم المقيد – ת إلى المفرد المؤنث وذلك وفق قواعد عامة حددتها مراجع النحو العبري ومصادره^(٣٠)، وسنذكرها في موضعها فيما يأتي، ومع ذلك فقد لوحظ خروجًا عن هذه القواعد العامة والقياس المطرد فيما يتصل بالاسم على مستوى المثنى والجمع على النحو الآتي:

أولاً: دلالة مورفيم التثنية – ים على الجمع عرفت اللغة العبرية أقسام الاسم الثلاث من حيث العدد: المفرد والمثنى والجمع شأنها في ذلك شأن أخواتها من اللغات السامية الأخرى، غير أنه بمرور الوقت توقفت صيغة التثنية القياسية عن الاستخدام واقتصرت استخدام مورفيم التثنية – ים على أقسام محددة من أسماء الذات، حددتها القاعدة العامة والقياس الأساس بدلالة الاسم على ألفاظ مثناه، نحو:

- أ- أعضاء الجسم المزدوجة، مثل: ידים (يدان)، יינים (عينان).
- ب- الأشياء المكونة بطبيعتها من جزأين، مثل: מספרים (مقص)، מלקחים (ملقط).
- ج- أسماء الزمن عند تثنيته، مثل: שבועים (أسبوعان)، קדשים (شهران).
- د- الأعداد المثناة، نحو: שנים (اثنان)، אלפים (ألفان)^(٣١).

وتعد مجموعة المفردات المنتهية بالمورفيم – ים للدلالة على المثنى في مقابل الجمع، هي إحدى مجموعات المفردات البارزة في اللغة العبرية، لما تضمه من مفردات عملية وشائعة في العبرية^(٣٢)، وبمكنا تصنيف المفردات الدالة على التثنية وفق ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: وتضم ألفاظ تقبل التثنية والجمع، نحو: الأسماء الدالة على وحدات زمن، مثل: קדש (شهر)، קדשים، ויום (يوم)، ימים، קמים، ושעה (ساعة)، שעות، שעות، ושבוע (أسبوع)، שבועים، שבועות، ושנה (سنة)، שנים، שנות، والأسماء الدالة على وحدات

قياس وأعداد، نحو: مֵאָה (مائة)، מֵאָתַיִם، מֵאָוֹת، וְאַלְף (ألف)، אֲלָפִים، אֲלָפִים، וּפְעַם (مرة)، פְּעָמִים، פְּעָמִים.

ويلاحظ في مفردات هذه المجموعة ظهور الصيغ الثلاث: المفرد والمثنى والجمع، ودلالة المورفيم-ים على التنثية فقط، فالمثنى في مفردات هذه المجموعة يخالف المفرد من جهة والجمع من جهة أخرى، وتتسم هذه المجموعة بالقياسية من ناحية صياغتها حيث اشتق المثنى من أصل مفرد.

المجموعة الثانية: وتتوزع مفرداتها على خمس مجموعات فرعية كما يلي:

أ- وتضم المثنى الذي يدل على الأجزاء المزدوجة، نحو: רִגְלִים (رِجْلَ قَدَمٍ)، יָדַיִם (يَدٍ)، אֲזָנַיִם (أُذُنٍ)، לְחַיִּים (لَحْيٍ لَحِيَّةٍ)، שׁוֹקִים (شׁוֹקٍ سَاقٍ)، בְּרַפְּיָם (بְּרַךְ رِكْبَةٍ)، יָרְכַיִם (يָרֵךְ فَخْذٍ)، כַּפַּיִם (כַּף كَفٍ)، כַּתְפַיִם (כַּתֵּף كَتْفٍ).

ب- وتضم الجمع الذي يدل على المثنى، نحو: כְּרַעִים (כְּרַע كَرَعٍ) لַפְעָפַיִם (لַפְעָף جَفَنٍ) צְדָעִים (צְדָע صُدْعٍ).

ج- وتضم المثنى الذي يدل على الجمع، نحو: מְעֵים (مְעֵי أَمْعَاءٍ)، צְפָרְנַיִם (צְפָרֶן ظَفَرٍ)، שָׁנַיִם (שָׁן سَنَةٍ).

د- وتضم الجزء المزدوج، نحو: יָרְכַיִם (يָرֵךְ جُورَبٍ)، נַעְלַיִם (נַעַל نَعْلٍ)، עַרְדְּלַיִם (עַרְדָּל جُرْمُوقٍ)، קַבַּיִם (קַב כֵּيلَةٌ قَدِيمَةٌ تَقْدَرُ بِسَدَسٍ).

هـ- وتضم أֶפְסִים (أَفْس كَاحِلٍ)، נְחִירִים (نְחִיר مَنخَرٍ)، קַרְסָלִים (קַרְסֵל)، קַרְנַיִם (קַרְן قَرْنٍ). ويلاحظ في مفردات هذه المجموعة وجود صورة جمع واحدة فقط هي التي تنتهي بالمورفيم-ים، كما أن أغلبها من أعضاء الجسم (أ-ج-هـ)، وما يلحق بها من الأشياء المكونة من جزأين (د)، أما المجموعة الفرعية (ج) فبالرغم من أنها تنتمي إلى أعضاء الجسم، وتستخدم المورفيم-ים في الجمع إلا أن مفردات هذه المجموعة لا تتضمن عنصراً دلالياً للتنثية^(٣٣).

المجموعة الثالثة: وتضم صيغ جمع تدل على التنثية، نحو: أعضاء الجسم المزدوجة אַבְרֵי גוֹף כפולים؛ لكنها تجمع جمعاً قياسيًّا بالمورفيمات: -ים أو -ות وليس لها جمع بالمورفيم-ים، مثل: אִישׁוֹנַיִם (أَيْشׁוֹן حَفَقَةُ الْعَيْنِ)، אֲשָׁכִים (אֲשָׁךְ خَصِيَّةٌ)، מְרַפְּקִים (מְרַפֵּק מَرْفَقٍ)، אַמּוֹת (אַמָּה ذِرَاعٌ/ وَحْدَةٌ قِيَاسٍ)، זְרוּעוֹת (זְרוּעַ ذِرَاعٍ)، רַאזוֹת (רַאָה رِنَّةٌ)، בְּהוֹנוֹת (בְּהֵן إِبْهَامٍ). כַּפַּיִם (כַּף كَفٍ)، רַקוֹת (רַקָּה صُدْعٌ)، אֲצִבְעוֹת (אֲצָבַע أَصْبَعٍ).

ويرى (בלאו) أن ثمة فارق بين حالة الأشياء المكونة بطبيعتها من جزأين، وبين حالة أعضاء الجسم المزدوجة، ففي الأولى أمامنا صيغة جامدة لا يشتق منها مفرد أو جمع، فمن מְסַפְּרִים على سبيل المثال لا يوجد מְסַפֵּר/ מְסַפְּרִים، بينما في الثانية نجد أنها لا تشير فقط إلى المثنى ولكنها تشير إلى أعداد أخرى كما هو في: (שֵׁשׁ כְּנָפַיִם) (שֵׁשׁ אֲجִנָּה) (أَشْعِيَاءُ ٢/٦) حيث استخدمت كְנָפַיִם وليس كְנָפוֹת في الجمع، فمن ناحية الدلالة ليس ثمة فارق بين مورفيم التنثية-ים في كְנָפַיִם وبين مورفيمي الجمع-ים و-ות في كلمات مثل: מוֹרִים و מוֹרוֹת فكلاهما جمع طبيعي يشير إلى عدد أكثر من واحد^(٣٤).

وربما يعود سبب استخدام مورفيم التنثية-ים في دلالة مورفيم الجمع إلى ضعف دلالاته على التنثية وهو ما اصطلحت عليه اللغة العبرية (ריבוי הזוגי)^(٣٥).

وارتباطاً بما سبق يلاحظ أننا أمام قاعدتين فرعيتين (٣٦):

الأولى: قاعدة جمع أسماء أعضاء الجسم المزدوجة التي ليس لها صيغة جمع أخرى سواء بالمورفيم-ים أو -ות.

الثانية: قاعدة الأسماء المثناه التي تدل على وحدات الزمن والعدد ولها جمع آخر.

ثالثاً: جمع الاسم بنوعيه

لا تميز اللغة العبرية واللغات السامية الاسم المفرد المذكر بعلامات تدل على تذكيره، ويعد خلوه من العلامات وانتهاؤه بالمورفيم الصفري، هو علامة تذكيره، نحو: קָגַל - קָגְלִים، זָרַע - זָרְעִים، מוֹקֵד - מוֹקְדִים، ومع أن القاعدة القياسية للجمع في اللغة العبرية هي: استخدام المورفيم المقيد الدال على جمع المذكر في جمع الأسماء المنتهية بالمورفيم الصفري (∅)، إلا أن العديد من هذه الأسماء قد جُمعت باستخدام مورفيم جمع المؤنث الذي لا يناسب الظهور الصفري لصيغة المفرد المذكر المنتهية بالمورفيم الصفري، وذلك بالمخالفة للقياس الأساس، على نحو ما نجده في: קוֹל التي تجمع على: קוֹלוֹת، מְקוֹם التي تجمع على: מְקוֹמוֹת، יָר التي تجمع على: יָרוֹת.

وتعد قاعدة استخدام مورفيم جمع الأسماء، بشكل عام، إحدى القواعد الصعبة في اللغة العبرية، وربما كان عدم تحديده وخروجه كثيراً عن القياس هو السبب في ذلك، فبينما يقتضي القياس المطرد استخدام مورفيم جمع المذكر القياسي (-ים) في جمع الأسماء المذكرة، نحو: יְלָדִים (المفرد יָלֵד)، מוֹרִים (المفرد מוֹרָה)، סְפָרִים (المفرد סֵפֶר)، واستخدام مورفيم جمع المؤنث القياسي (-ות) في جمع الأسماء المؤنثة، نحو: צְלוֹחוֹת (المفرد צְלוּחָה)، מְקַבְּרוֹת (المفرد מְקַבְּרָה)، חֲבִירוֹת (المفرد חֲבִירָה)، نجد أن المصادر العبرية تتوسع قياسيًّا وتخالف القياس باستخدامها لمورفيم جمع المذكر القياسي (-ים) في جمع الأسماء المؤنثة نحو: יוֹנִים (المفرد: יוֹנָה) (ملوك ثان ٢٥/٦ - نشيد الأنشاد ١٤/٢)، בַּיָּצִים (المفرد: בַּיָּצָה) (تثنية ٦/٢٢ - ١٤/١٠)، كما يُستخدم مورفيم جمع المؤنث القياسي (-ות) في جمع الأسماء المذكرة، مثل: קְשָׁבוֹת التي تجمع على: (קְשָׁבוֹת) (أخبار الأيام ثان ١٥/٢٦)، קְלוֹם التي تجمع على: (קְלוֹמוֹת) (تكوين ١٩/٣٧)، ففي مقابل (٤٩٠) اسماً مذكراً في العهد القديم جُمع بزيادة مورفيم الجمع -ים، اتساقاً مع القياس المطرد والقاعدة العامة، وُجد (٨٠) اسماً مذكراً قد جُمع بزيادة مورفيم الجمع المؤنث: -ות بالمخالفة للقياس والقاعدة العامة، وفي مقابل (٣١٢) اسماً مؤنثاً جُمع على صيغة الجمع المؤنث بالمورفيم-ות، وُجد (٤٠) اسماً مؤنثاً جُمع بزيادة مورفيم الجمع المذكر: -ים (٣٧).

لقد وصلت مخالفة القياس والخروج عن القاعدة العامة في جمع الاسم بنوعيه إلى حد عدم ثبات أصل القاعدة، وفقدت مورفيمات الجمع وظيفتها بوصفها مورفيمات مؤكدة تميز بين نوعين من الأسماء: المذكر والمؤنث.

وربما كانت الصيغ التي وردت في الجمع، وعدم التزام عبرية العهد القديم، على سبيل المثال، بتحديد صيغة الجمع كما هو الحال في الأسماء المذكرة: קְבָרִים، קְבָרוֹת (قبور)، כְּנֹדָרִים، כְּנֹדוֹת (كمان)، מְעִינִים، מְעִינֹת (ينابيع)، أو الأسماء المؤنثة نحو: יְצַמִּים، יְצַמוֹת (عظام)، יְעָמִים، יְעָמוֹת (أوقات)، יְעָלִים، יְעָלוֹת (نعال)، ربما كان ذلك دليلاً على أن مورفيم جمع الأسماء لم يكن مرتبطاً بنوع المفرد أو قاعدة معينة (٣٨).

وما سبق يثير سؤالاً حول ماهية العوامل التي تتحكم في اختيار مورفيم الجمع، ويمكننا الحديث هنا عن عاملين تحكماً بشكل ملحوظ في التوسع القياسي وتحديد مورفيم الجمع بالمخالفة للقياس الأساس وهما: العامل الصوتي المتمثل في قانون المماثلة الصوتية، والعامل الصرفي المتمثل في طبيعة العلاقة بين مورفيم الجمع والنوع النحوي.

أولاً: أثر قانون المماثلة الصوتية في قاعدة ما خالف القياس

تحكمت بعض القوانين الصوتية بشكل كبير في اختيار مورفيم الجمع، وخاصة مورفيم جمع المؤنث عند إلحاقه بالأسماء المنتهية بالمورفيم الصفري (ø)، وفي هذا الإطار نشر "מיריב טובול" دراسة بعنوان: " שמות בסימות ø שריבוים - " ות" במקרא ובמשנה" (٣٩) تناول فيها الأوزان الإسمية التي ينتهي مقطعها الأخير بحركة الضمة الطويلة الصريحة، سواء في عبرية العهد القديم أو عبرية المشنا لإظهار التطور الذي حدث في عبرية المشنا، وتوصل إلى أن البناء المقطعي لهذا النوع من الأسماء يؤدي دوراً مهماً في تحديد مورفيم الجمع، حيث ارتبط ظهور مورفيم الجمع المؤنث -ות بظهور حركة الضمة في المقطع الأخير من صيغة الاسم المفرد اتباعاً لقانون المماثلة الصوتية بين المقطع الأخير من الاسم ومورفيم الجمع (-ות) (٤٠) حيث لم يعد هناك وزن في عبرية المشنا ينتهي مقطعه الأخير بحركة الضمة في المفرد إلا ويُجمع بالمورفيم (-ות) ليصير لدينا بناء مقطعي للاسم هو: xo-cot (٤١). فقد مالت عبرية المشنا بشدة إلى استخدام مورفيم الجمع المؤنث في جميع الأوزان الإسمية المنتهية بحركة ضم في مقطعها الأخير (٤٢)، ومن أمثلة هذه الأوزان:

١- وزن **פול**: وصل الفارق في عبرية العهد القديم بين عدد الأسماء التي وردت في هذا الوزن بصيغة الجمع بمورفيم (-ים) وبين التي جاءت في الوزن نفسه على صيغة الجمع بالمورفيم (-ות) (١١:٩) لصالح المورفيم (-ים) فجاء عليه باستخدام مورفيم جمع المؤنث أسماء، مثل: **קולות** (كول) (خروج ٢٣/٩)، **אותות** (أوت) (تكوين ١٤/١)، **עורות** (عور) (تكوين ١٦/٢٧)، وجاء عليه باستخدام مورفيم جمع المذكر مثل: **קוצים** (شموأل ب / كج-١)، أما في عبرية المشنا فقد بلغت النسبة بين الأسماء في صيغة الجمع بالمورفيم (-ות) (٣:٤) لصالح المورفيم (-ות) ووردت بعض الأسماء في العهد القديم على الجمع؛ بينما وردت في عبرية المشنا على جمع المؤنث فقط مثل: **דורות** (مفرد دور).

٢- وزن **פול** ورد على هذا الوزن في عبرية العهد القديم اسمان بمورفيم الجمع (-ות) هما: **מחלות** (محول) (قضاة ٣٤/١١)، **מקומות** (مكوم) (قضاة ١٣/١٨)، في مقابل خمسة أسماء بمورفيم الجمع (-ים) هي: **מכונים** (مكون) (أشعيا ٤/١٨)، **מעורים** (معور) (حقوق ١٥/٢)، **מצודים** (مضود) (الجامعة ٢٦/٧)، **מרומים** (مروم) (أشعيا ١٦/٣٣)، **משוטים** (مشوٹ) (حزقيال ٦/٢٧)، أما في عبرية المشنا فإن الأسماء الأربعة التي وردت في صيغة الجمع استخدم فيها مورفيم جمع المؤنث مثل: **מזונות** (مزون) (גיטין، ح، د).

٣- وزن **פעלון** ورد على هذا الوزن في عبرية العهد القديم اسمان بمورفيم الجمع (-ות) هما: **קזינות** (كزون) (أيوب ١٣/٤)، **שגינות** (شغنون) (حقوق ١/٣)، أما في عبرية

المشنا فإن أغلب الأسماء المنتهية في المفرد بالمقطع (٦) جاءت في الجمع بمورفيم جمع المؤنث (-وت) مثل: זָכְרוֹן (זְכָרוֹנוֹת) (ראש השנה א,יא)، ووردت الكلمة לְשָׁרוֹן (עֲשָׂרוֹנוֹת) (מנחות 1,1) مرة في جمع المؤنث مقابل حوالي (١٩) مرة على جمع المذكر לְשָׁרוֹזִים في العهد القديم، وبشكل عام لم يرد في عبرية المشنا اسم على هذا الوزن إلا وجاء بمورفيم جمع المؤنث.

٤- **وزنا פֵּעוּל ו פֵּעוּז:** ورد اسمان في العهد القديم على وزن פֵּעוּל بمورفيم الجمع (-وت) وبنيتهما المقطعية CaCon وهما: אֶתוֹנוֹת (אָתוֹן) (أيوب ٣/١)، לְשׁוֹנוֹת (לְשׁוֹן) (مزمور ٢١/٣١)، أما وزن פֵּעוּז الذي يحمل بناء صوتياً مماثلاً فقد ورد عليه أربعة أسماء بمورفيم الجمع (-ים) وهي: אֶזְדוּנִים (אֶדוּן) (ملوك أول ١٧/٢٢)، גְּאֻזִּים (גְּאֻז) (حزقيال ٤٦/١٦)، קְמוּזִים (קְמוּז) (يوئيل ٤/٤)، קְרוּזִים (קְרוּז) (مزمور ٤/٨٥)، أما في عبرية المشنا فقد صار هذان الوزنان من الأوزان التي تُجمع بالمورفيم (-وت) إذ جاء (١٤) اسماً في عبرية المشنا ورد أغلبها للمرة الأولى، مثل: גְּרוֹסוֹת (גְּרוֹס) (מנחות, 1,1)، דְּרוֹכוֹת (דְּרוֹךְ) (תרומות, 6,6)، פְּעוּטוֹת (פְּעוּט) (גִּיטִין, 7,2)، وظهر في جمع المذكر على هذا الوزن اسم واحد فقط هو: קְרוּד وهو مشترك بين عبرية العهد القديم وعبرية المشنا^(٤٣).

أما ما ظهر من أسماء في أوزان פֵּעוּל - פֵּעוּז للمرة الأولى في عبرية المشنا فقد جُمع بمورفيم جمع المؤنث، فمن إجمالي (٣٥) اسماً وردت للمرة الأولى في عبرية المشنا ينتهي مقطعها الأخير بحركة الضم جاء ثلاثة أسماء فقط بمورفيم جمع المذكر^(٤٤) وما جاء من أسماء بمورفيم جمع المذكر فهي أسماء مشتركة مع عبرية العهد القديم، كما أن عبرية المشنا بلورت الخط الذي بدأه العهد القديم حتى وصل في عبرية المشنا إلى مرحلة القاعدة أو القانون النحوي وما خالفها جاء قليلاً جداً^(٤٥).

مما سبق يتبين وجود اتجاهين مختلفين يعملان في الوقت نفسه في اللغة العبرية: أولهما يحاول مراعاة التغيرات الصوتية بتفضيل المماثلة الصوتية في مقطعين متجاورين حركتهما متماثلة وهو ما أدى إلى فقدان التوافق الصرفي بين مورفيم المفرد وبين مورفيم جمع المذكر، وربما كان ذلك سبباً في مخالفة هذه الأسماء للقياس الأساس والقاعدة العامة. والثاني: يحاول إيجاد منظومة صرفية قياسية من خلال التوافق بين مورفيم المفرد وبين مورفيم الجمع، الأمر الذي ترتب عليه استخدام مورفيم جمع المذكر في بعض الأسماء.

وهو ما يدفع البحث إلى القول بضرورة الربط بين مظاهر العدول عن القاعدة العامة أو مخالفتها وبين نمو اللغة وتطورها في مراحلها المتعاقبة وفي إطار قدرتها على التوليد والابتداع، فالتطور اللغوي قد يُفضى إلى بروز ظواهر يمكن أن تُحدث مخالفة أو عدولاً عن قاعدة من القواعد الثابتة، أو أحد أوجه الاستعمال الشائعة. ويرتبط هذا العدول بمفهوم مخالفة القياس كونه مخالفة لنمط سائد.

ونصل - تأسيساً على ما سبق - إلى قاعدة فرعية لما خالف القياس في صياغة الجمع المذكر والمؤنث بناء على القوانين الصوتية التي تحكمت في اختيار مورفيم الجمع، حيث يصاغ الجمع من الأسماء التي ينتهي مقطعها الأخير بحركة الضمة في المفرد، ومن الأسماء

الثلاثية معتلة الوسط (بالواو أو الياء) بمورفيم جمع المؤنث (-תן) سواء أكانت مجردة أو مزيدة بسابقة الميم، على نحو ما سبق ذكره من أمثلة في الأوزان السابقة.

ثانياً: العلاقة بين مورفيم الجمع والنوع النحوي.

وعن طبيعة العلاقة بين مورفيم الجمع والجنس النحوي للاسم، وماهية المعايير التي تحدد اللغة العبرية على أساسها الجنس النحوي لمفرداتها، فإن أول هذه المعايير هو القاعدة العامة التي ذكرها "ابن جناح": " كل شيء لا روح فيه يُذكر ويؤنث"، فإذا كان المذكر مما لا يعقل، فإنه يُجمع على الجمعين المذكر والمؤنث، نحو: הר : הרים - הרות وكذلك ما أورده العبرانيين في المذكر وليس له مؤنث عاقل ما عدا ما كان مؤنثه غير حقيقي وليس له رحم، ومن ذلك: השמש יצא وكذلك שמש זרהה، ואש יצאה מקשבון (تثنية ٢٨/٢١)، אש יצא מקשבון (أرمياء ٤٨ / ٤٥)، ووردت كلمة ארץ مؤنثة: וְהָאָרֶץ הָיְתָה תְהוֹמוֹת (تكوين ١ / ٢)، كما وردت مذكرة: וְלֹא-נִשְׂא אִתָּם הָאָרֶץ (تكوين ٦/١٣)^(٤٦) ومعنى ذلك أن المفردات التي تشير إلى ذوات متشابهة تُستخدم مذكرة ومؤنثة.

وربما كان مرد ذلك إلى المراحل التاريخية التي مرت بها اللغة العبرية حيث غيرت بعض المفردات جنسها النحوي عند الانتقال من عبرية العهد القديم إلى عبرية المشنا بواسطة الآرامية، نحو: كلمة כוֹס، وردت مؤنثة في العهد القديم (حبوق ١٦/٢)، ووردت مذكرة في عبرية المشنا (כלים לג)، ووردت مذكرة ومؤنثة في الترجمات الآرامية، كذلك كلمة שִׁמְשִׁים وردت في العهد القديم مذكرة (تكوين ٢٣/١٩)، ومؤنثة (ملوك ثان ٢٢/٣)، ووردت مذكرة في عبرية المشنا (מנחות ג)، كما وردت في اللهجات الآرامية مذكرة ومؤنثة مع الميل إلى التذكير^(٤٧).

وكما سبق فإن صيغ جمع الاسم في اللغة العبرية تنتهي بأحد مورفيمي الجمع، إما -ים أو -ות، ويتم تعيين أحدهما على أساس الجنس النحوي للاسم: فالمورفيم -ים لجمع الأسماء المذكرة، والمورفيم -ות لجمع الأسماء المؤنثة، والحالة الوحيدة التي احتفظ بها مورفيم الجمع بقياسيته وعدم مخالفته للقياس الأساس أو الخروج عن القاعدة العامة، كانت هي جمع الصفات وأسماء الفاعلين. وما دون ذلك لا توجد قياسية في ارتباط مورفيم الجمع بالجنس النحوي للاسم، فهناك أسماء جنسها النحوي مذكر لكنها تجمع بمورفيم جمع المؤنث، نحو: אבות, אריות, מקומות، في مقابل ذلك هناك أسماء جنسها النحوي مؤنث لكنها تجمع بمورفيم جمع المذكر، نحو: נשים, ביצים, אבנים, גזלים.

وربما لم يكن لمورفيمات الجمع في الأساس أي علاقة بالجنس النحوي، وأن قياسية هذا المورفيم في جمع الصفات وأسماء الفاعلين ذات الجنس النحوي المذكر والمؤنث متأخرة نسبياً. وربما ارتبط اختيار مورفيم الجمع بعوامل أخرى منها بنية الكلمة ودلالاتها، ففي الكثير من الأسماء لا يوجد تطابق بين جنس الاسم النحوي ومورفيم الجمع المتوقع (-ים) للمذكر و-ות للمذكر^(٤٨).

وبناء على ما سبق ونظراً لأن عدم القياسية ومخالفة القاعدة العامة تفرض نفسها على طبيعة العلاقة بين الجنس النحوي للاسم وبين مورفيم الجمع، فسنتناول فيما يأتي بعض أقسام اسم الذات في عبرية العهد القديم بوصفها عينة عشوائية تدخل ضمن حقول دلالية معينة، نحو الحقل الدلالي

لأسماء الحيوانات والحقل الدلالي لأسماء النباتات، في محاولة لاستخلاص بعض القواعد الفرعية التي تنتظمها.

وردت أغلب أسماء الحيوانات في العهد القديم في صيغة جمع المذكر، ووصل عدد هذه الأسماء إلى أكثر من (٤٠) اسمًا^(٤٩)، منها على سبيل المثال: אֲזוּחִים (أبوام) (أشعيا ٢١/١٣) من المفرد (אֲזוּחַ بومة)، אֲלָפִים (ثيران) (خروج ٢١/١٨) من المفرد (אֶלֶף ثور)، אֲבִים (ذئب) (حزقيال ٢٧/٢٢) من المفرد (אֶבֶב ذئب)، זבובים (ذباب) (الجامعة ١/١٠) من المفرد (זבוב ذبابة)، בָּקָרִים (أبقار) (أشعيا ٢/٣٣) من المفرد (בָּקָר بقرة)، גַּמְלִים (جمال) (تكوين ١٦/١٢) من المفرد (גַּמֵּל جملة)، דָּגִים (أسماك) (أيوب ٣١/٤٠) من المفرد (דָּג سمكة)، חַמְרִים (خمر) (تكوين ١٦/١٢) من المفرد (חַמֹּר حمار)، נְמָרִים (نمور) (أشعيا ٦/١٥) من المفرد (נֶמֶר نمرة)، יַעֲלִים (أوعال) (صموئيل أول ٣/٢٤) من المفرد (יַעֲלָ ועلة)، כְּלָבִים (كلاب) (ملوك أول ١١/١٤) من المفرد (כָּלֵב كلب)، כְּפִירִים (أشبال) (أشعيا ٢٩/٥) من المفرد (כְּפִיר شبل)، ويستنتج من ذلك الاسم آריים (أسود) الذي جمع جمعًا مؤنثًا أيضًا: אַרְיוֹת.

ويلاحظ على هذا الحقل أن أسماء الحيوانات التي ورد مفردها في صيغة المؤنث قد عولمت عند الجمع معاملة المذكر أيضًا^(٥٠)، نحو: דְּבוּרָה (دبور) (دبور) (نحل) (قضاة ٨/١٤)، יוֹנָה (يوנה) (حمام) (أشعيا ١١/٥٩)، יַעֲז (يعاز) (عوز) (تكوين ٩/٢٧)، רַחֵלָה (רחيل) (نعاج) (تكوين ١٥/٣٢)، יַעֲנָה (يعنة) (نعامة) (ايخا ٣/٤)، שָׁלֹ (شالو) (السلوى) (عدد ٣١/١١)، תּוֹלְעֵת (تولعة) (ديدان) (خروج ٢٠/١٦)، נְמָלָה (نملة) (تكوين ٢٢/٣٤).

وما ذكرناه عن الحقل الدلالي لأسماء الحيوانات ينطبق على الحقل الدلالي لأسماء النباتات أيضًا، فأسماء النباتات المذكورة - (باستثناء اسم واحد هو פירות) - تجمع جمعًا مذكرًا، نحو: אֲבֹתָיִם (عدد ٥/١١) - אֲלֹגֹמִים (أخبار الأيام ثان ٧/٢) - זֵיתִים (تشية ١١/٦) - אֲרָזִים (صموئيل ثان ١١/٥) - בָּצָלִים (عدد ٥/١١)، בָּרְקָנִים (قضاة ٧/٨)، בִּשְׁמִים (تكوين ٤/١١)، דוֹדָאִים (تكوين ١٤/٣٠)، עֵבֶבִים (تكوين ١١/٤٠)، זֵיתִים (يهوشع ١٣/٢٤)، רַמְזִים (خروج ٢٥/٣٩)، תְּפוּחִים (تشيد الأنشاد ٥/٢)، תְּמָרִים (خروج ٢٧/١٥)، קִשְׁאִים (تشية ٥/١١).

أما أسماء النباتات التي ورد مفردها على صيغة المؤنث فقد عولمت هي الأخرى عند الجمع معاملة المذكر، نحو: אֵלָה (أليل) (أشعيا ٥/٤٧)، חֶטָה (حطية) (تكوين ١٤/٣٠)، פִּשְׁתָּה (فستية) (لاويون ٤٧/١٣)، שׁוֹשְׁנָה (شوشنة) (مزمو ١/٤٥)، תְּאֵנָה (تأينة) (ملوك ثان ٧/٢٠)، יַעֲדָשָׁה (يعدش) (تكوين ٣٣/٢٥)، שְׁעוּרָה (شعور) (قضاة ١٣/٧)، وهو ما نلاحظه في عبرية المشنا التي جمعت جميع أسماء النباتات المذكورة تقريبًا جمعًا مذكرًا، نحو: דקלים، שומשומין، آغوزيم، توتيم، أفرسكيم، يقول: (أموز كهن): أنه في مقابل (٤٥) اسما أحصاها في كتاب الزروع (زرעים) في المشنا، وجد فقط ثلاثة أسماء مذكورة جمعت بمورفيم جمع المؤنث هي: ملفونوت، لانوت، كفلوتوت، ومن أسماء النباتات المؤنثة والقليلة نسبيًا وجد بعض الأسماء التي جاءت على صيغة جمع المذكر، مثل: دلعت (دلوعيم) (يقطين) (سدر نשים، مسكت ندرים، 7/1)، حوزرت (حوزريم) (فجل) (سدر موعد، مسكت يومآ 3/4)، كرسنة (كرشيم) (كرسنة) (سدر نزيقون، مسكت ببا مزيعةآ دق، آ غمرا) (٥١) ونأسيسا على ما سبق يمكن صياغة قاعدة فرعية لما خالف القياس في جمع الأسماء التي تندرج

تحت الحقلين الدالين لأسماء الحيوانات والنباتات، حيث يُجمع جمعا مذكرا أسماء الحيوانات والنباتات سواء كان مفردا مذكرا أو مؤنثا.

المبحث الثاني: قواعد ما خالف القياس في الفعل ترتبط الصيغ الفعلية في اللغة العبرية بمجموعة من العلاقات الوثيقة فيما بينها، إذ تشير الجذور الثنائية إلى وجود علاقات بين صيغ مختلفة على نحو ما نجده بين الأفعال الجوفاء وبين الأفعال المضاعفة وكذلك صيغة الرباعي على وزن פֿוֹלְפֿוֹל .

ويشير (Gesenius) ^(٥٢) إلى التبادلات بين الصيغ بعضها البعض، وأن هناك علاقات وثيقة بين عدة صيغ كما هو الحال بين الفعل المثال مما فاؤه واو وفاؤه ياء، وبين ما فاؤه ياء وفاؤه نون، وبين ما لامه هاء ولامه ألف، وبين الأجوف والمضاعف، وتظهر هذه العلاقات في تطابق التصريفات أحيانا، وفي الاختلافات المتبادلة بين بعض الصيغ أحيانا أخرى. كذلك تناول (בגדלשזסר) العلاقات المتبادلة وتداخل الجذور بين الأفعال الناقصة والضعيفة في الصيغ المختلفة التي تتطابق أصواتها الصحيحة مع بعضها البعض، ويعمل ذلك بتأثير القياس في بعض صيغ الأفعال الضعيفة والناقصة التي صُرِّفت بحسب صيغة أخرى على نحو ما نجده في المضاعف والأجوف اللذان يُصرَّفان في وزن פֿוֹלְפֿוֹל على نمط المثال مما فاؤه واو أو ياء، وتصرف الصيغ المضاعفة على نمط الأجوف والعكس، وتُصرف الصيغ التي لامها ألف على نمط ما لامه هاء (أصلها الياء) ^(٥٣). ويلاحظ أن أغلب هذه العلاقات بين الصيغ تُظهر في الكثير من الأحيان مخالفة للقياس والقواعد العامة لتصريف الفعل ^(٥٤). وتتضح قواعد ماخالف القياس الصرفي في الفعل في مجموعة خاصة من الأفعال هي:

الأفعال غير القياسية (לא סדירים):

إنَّ المتأمل لجداول تصريفات الأفعال في اللغة العبرية سيلاحظ بعض الأفعال التي تصرف في اللغة العبرية وفق نمط خاص، مثل: الفعل (פָּגַע) الذي يُصرَّف مع الضمائر في زمن الماضي على نمط ما فاؤه ياء (פ"י) نحو: פָּגַעְתִּי - פָּגַעְתָּ، أما في زمني المستقبل والأمر فإن تصريفه ينقطع عن الماضي، ويحمل على الأجوف مما عينه واو (לא"ו) نحو: (פָּגַעְתָּ), (פָּגַעְתִּי)، وكذلك الفعل (פָּגַע) يصرف في زمني الماضي واسم الفاعل على نمط الأجوف مما عينه واو (לא"ו) نحو: פָּגַעְתִּי - פָּגַעְתָּ؛ بينما ينقطع تصريفه عن الماضي في زمن المستقبل ويحمل على ما فاؤه ياء (פ"י) نحو: פָּגַעְתָּ.

ويلاحظ أن النماذج السابقة تُخالف القياس الأساس في سلوكها التصريفي، إذ تتضح هذه المخالفة في تداخل أكثر من نظام تصريفي واحد لبناء منظومة تصريفية معينة، على نحو ما يظهر في الأفعال التي اصطُلحت عليها اللغة العبرية بـ(מקוטלים) أي (الأفعال المنقطعة)، وهي الأفعال التي تفتقد القياسية أو الوحدة في تصريفاتها، فعند تصريفها في زمن الماضي يكون تصريفها قياسيا ووفقا للصيغة والجذر اللذين تنتمي إليهما، أما عند تصريفها في باقي الأزمنة، فإن هذا التصريف القياسي ينقطع، وتُحمل على صيغة ووزن آخرين وهو ما يخالف القياس، وغالبا ما تأتي الأفعال المنقطعة في الوزن المجرد ^(٥٥). ويمكن تصنيف هذه الأفعال في مجموعات فرعية على النحو الآتي:

نَتَائِجُ الْبَحْثِ

- ١- يُمْكِنُ رَدُّ أَغْلَبِ حَالَاتِ مَخَالَفَةِ الْقِيَاسِ فِي اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِرْعَوِيَّةِ تَنْتَظِمُ تِلْكَ الْحَالَاتِ فِي الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَتَشْكَلُ قِيَاسًا يَعْتمَدُ عَلَى الْعَدُولِ الْمَطْرُودِ أَوْ التَّوَسُّعِ فِي الْقِيَاسِ.
- ٢- تَتَضَمَّنُ الصِّيغُ الْمَخَالَفَةُ لِلْقِيَاسِ قِيَاسًا وَانْتِظَامًا، إِذَا تُشْكَلُ هَذِهِ الصِّيغُ قَاعِدَةً فِي النِّظَامِ اللُّغَوِيِّ.
- ٣- طَبَقَتِ اللُّغَةُ الْعِبْرِيَّةُ الْقَوَائِنَ الصَّوْتِيَّةَ الْفُونُولُوجِيَّةَ عَلَى الْقِيَاسِ الْإِسْأَسِ وَالْقِيَاسِ الَّذِي يَعْتمَدُ عَلَى الْعَدُولِ الْمَطْرُودِ.
- ٤- ارْتَبَطَ الْقِيَاسُ الَّذِي يَعْتمَدُ عَلَى الْعَدُولِ الْمَطْرُودِ بِنَمُوِّ اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ وَتَطَوُّرِهَا فِي مَرَاهِلِهَا الْمَتَعَاقِبَةِ.
- ٥- أَفْضَى تَطَوُّرُ اللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ إِلَى بَرُوزِ ظَوَاهِرٍ أَحْدَثَتْ مَخَالَفَةً أَوْ عَدُولًا عَنِ قَاعِدَةٍ مِنَ الْقَوَاعِدِ الثَّابِتَةِ، أَوْ أَحَدِ أَوْجِهِ الْإِسْتِعْمَالِ الشَّائِعَةِ.
- ٦- يُوَدِّي مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ دَوْرًا فِي تَكْرِيسِ الْقَاعِدَةِ الصَّحِيحَةِ غَيْرِ الْمَتَعَارِضَةِ مَعَ طَبِيعَةِ اللُّغَةِ الَّتِي هِيَ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ تَحْكُمَهَا قَاعِدَةٌ مَعْيَارِيَّةٌ رُبَّمَا أُقِيمَتْ عَلَى اسْتِقْرَاءٍ غَيْرِ تَامٍ.
- ٧- تَرْجَعُ مَحَافِظَةُ الصِّيغِ الْمَخَالَفَةِ لِلْقِيَاسِ عَلَى وُجُودِهَا فِي اللُّغَةِ إِلَى شِيُوعِ اسْتِخْدَامِهَا.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- ١- أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ط)، ٢٠١٣م.
- ٢- برجشتراسر، (أخرجه، وصححه، وعلق عليه د. رمضان عبد التواب): التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٢م.
- ٣- ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ٤- حسان، د. تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ط) ١٩٥٥.
- ٥- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (د.ط)، ١٩٩٤م.
- ٦- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٧- حسنين، د. صلاح الدين صالح (وآخرون): العبرية دراسة في التركيب والأسلوب، (د.ت).
- ٨- خميس الملح، د. حسن، التفكير العلمي في النحوي العربي- الاستقراء-التحليل-التفسير، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
- ٩- دي سويسر، فردينان، (ترجمة: يوثيل يوسف عزيز)، علم اللغة العام، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.
- ١٠- الدجني، د. فتحى عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٤، ط١.
- ١١- الشامي، د. رشاد، قواعد اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، الطبعة الثانية، (د. ن).
- ١٢- شندول، د. محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة (من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٢.
- ١٣- الشويبي، د. إيهاب همام، مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، المملكة العربية السعودية، العدد العاشر، مايو ٢٠١٣.
- ١٤- عيد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط ١)، ١٩٨٢.
- ١٥- عيد العزيز، د. محمد حسن، القياس في اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١.
- ١٦- عمارة، د. حليمة أحمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء - دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
- ١٧- فندريس، ج. تعريب (عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص)، اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د. ت).

ثانياً: المصادر والمراجع العبرية

- ١- תנ"ך.
- ٢- אבן גנאח, יונה, ספר הרקמה, הוציאו לאור מ. וילנסקי, מהדורה שנייה כ' ראשון, הוצאת האקדמיה ללשון העברית, (בלי תאריך).
- ٣- בלאו, יהושע: תורת ההגה והצורות, הוצאת הקיבוץ המאוחד, מהדורה שלישת, 1979.
- ٤- ... דקדוק עברי שיטתי, חלק א, הוצאת ספרית בגרות, ירושלים, תשל"ב.
- ٥- .. דקדוק עברי שיטתי, חלק ב: תורת השם, הוצאת א' רובנשטיין, ירושלים, 1978
- ٦- ברגשטרסר ג. (תרגום מגרמנית: מרדכי בן אשר), דקדוק הלשון העברית, הוצאת ספרים על שם י"ל מאגנס, ירושלים, מהדורה שנייה, ١٩٨٢.
- ٧- ברקלי, שאול, לוח הפעלים השלם, הוצאת ראובן מס בע"מ, ירושלים, הדפסה מס' 54, תשס"ח.
- ٨- גושן-גוטשטיין, משה: הדקדוק העברי השמושי, הוצאת שוקן, ירושלים, תשל"ג.
- ٩- האקדמיה ללשון העברית, סיומת הרבים - בין קביעות להתרוצצות, <https://hebrew-academy.org.il/2010/03/05/>
- ١٠- סיומת הרבים - י"ם ו י"ז, האקדמיה ללשון העברית, <https://hebrew-academy.org.il/2020/12/17/05/>
- ١١- הר זהב, צבי: דקדוק הלשון העברית, הוצאת מחברות לספרות, תל אביב, תשט"ו, כרך שלישי, חלק שלישי.
- ١٢- טובול, מיריב, שמות בסימות Ø שריבויים - " ות" במקרא ובמשנה, לשוננו, סז (תשס"ה).
- ١٣- כהן, אמוץ, סטיות לשוניות במקרא, בית מקרא, כתב- עת לחקר המקרא ועולמו, כ' כא, ח' א', תשרי- כסלו, תשל"ו.
- ١٤- פודולסקי, ברוך, האם יש לכלל מינורי מקום בדקדוק?, לשוננו, כ' מז מס', א, תמוז,
- ١٥- צדקה, יצחק: הדקדוק המעשי, הוצאת קרית ספר, ירושלים, 1981, מהדורה שנייה.
- ١٦- רחל רוזנר, השפעת ההתפתחות של חקר הלשון העברית - תורת הצורות- על ספרי הלימוד בלשון לבית הספר התיכון בשנים תש"ח- תש"ס, חיבור לשם קבלת תואר דוקטור

- ١٧- ششون, برون: تורת הפועל, הפועל – הוראותיו ונטייתו, הוצאת יבנה, תל אביב, ١٩٧٦.
 ١٨- שורצולד, אורה (و ميكل أפרت): ميلون لومנחי בלשנות ו דקדוק, רכס הוצאה לאור, תשנ"ב.
 ١٩- שורצולד, אורה: שכחות וסדירות בלשון, עיונים בחינוך, אוניברסיטת חיפה, (חשון תשמ"ג) אוקטובר, ١٩٨٢.

ثالثًا: المصادر والمراجع الأجنبية

- 1- Crystal, David: A dictionary of Linguistics and Phonetics, Oxford, 6th Edition, ٢٠٠٨.
 2- Glinert, Lewis, The Grammer of Modern Hebrew, Cambridge university press, 2005.
 3- Kautzsch, E: Gesenius Hebrew Grammar, Oxford , 1909.
 4- M.H.Seagl, A Grammar of Mishnaic Hebrew, Oxford, 1958.

- (١) عبد العزيز، د. محمد حسن، علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١، ط١، ص ١٧.
 (٢) شندول، د. محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة (من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٢، ص ٢٥.
 (٣) حسان، د. تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٢٣.
 (٤) شندول، د. محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة، السابق، ص ٢٤، وانظر: حسان، د. تمام، السابق، ص ١٢٣.

- (٥) حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، طبعة رابعة، ٢٠٠١، ص ١٥٨.
 (٦) الجزء المتغير هو التقعيد وهو وسيلة إنتاج القاعدة، ومنهج دراستها وتفسيرها.
 (٧) خميس الملق، د. حسن، التفكير العلمي في النحو العربي – الاستقراء – التحليل – التفسير، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٤٠.
 (٨) الشويبي، د. إيهاب همام، مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، المملكة العربية السعودية، العدد العاشر، مايو ٢٠١٣، ص ١٢٧.
 (٩) حسان، د. تمام، الأصول – دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، السابق، ص ١٢٨.
 (١٠) دي سوسير، فردينان، (ترجمة: يوثيل يوسف عزيز)، علم اللغة العام، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٨٤.

- (١١) النجار، د. نادية رمضان، تصنيف اللغات وفصائلها، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢٢.
 (١٢) شورצولד, אורה رودריג, שכחות וסדירות בלשון, עיונים בחינוך, אוניברסיטת חיפה, אוקטובר 1982, עמ' 168.

- (١٣) شندول، د. محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة، السابق، ص ٢٦.
 (١٤) أنيس، د. إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٦، ١٩٧٨، ص ٨.
 (١٥) شندول، د. محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة، ص ٢٦.
 (١٦) فندريس، ج، تعريب(عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص)، اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٠٥.

- (١٧) عبد العزيز، د. محمد حسن، القياس في اللغة العربية، السابق، ص ١٣١.
 (١٨) عمارة، د. حليمة أحمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٨١.
 (١٩) انظر: الدجني، د. فتحي عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٤، ط١، ص ٣١، قاسم، د. حسام أحمد، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، ط١، ٢٠٠٧، دار الأفاق العربية، القاهرة ص ٢٥.
 (٢٠) خميس الملق، د. حسن، التفكير العلمي في النحو العربي – الاستقراء – التحليل – التفسير، السابق، ص ١٨١.

- (٢١) شندول، د. محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة، السابق، ص ٢٤.
 (٢٢) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ٩٨/١.
 (٢٣) فندريس، ج، اللغة، ص ٢٠٨.

- (٢٤) شورצולד, אורה رودריג, שכחות וסדירות בלשון, שם, עמ' 165.
 (٢٥) شورצولד, אורה رودריג, כלל היוצא מן הכלל, בטאון ברית עברית עולמית, חוברת (ה), קיץ תשמ"ט, ١٩٨٩, עמ' 20.

- (٢٦) شندول، د.محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة، ص ٣٧.
- (٢٧) شندول، د.محمد، السابق، ص ٣٤.
- (٢٨) كهן، אמוץ، סטיות לשוניות במקרא, בית מקרא: כתב- עת לחקר המקרא ועולמו, כ' כא, ח' א', תשרי- כסלו, תשל"ו, עמ' 162.
- (٢٩) ראה: בלאו, יהושע, דקדוק עברי שיטתי, חלק ב: תורת השם, הוצאת א' רובנשטיין, ירושלים, 1978, עמ' 12, גושן-גוטשטיין, משה, הדקדוק העברי השמושי, הוצאת שוקן, ירושלים, תשל"ג, עמ' 99, השמי, ד. רשד, قواعد اللغة العربية, القاهرة, ١٩٧٨, الطبعة الثانية, (د.ت), ص ٨٥.
- תורת ההגה והצורות, הקיבוץ המאוחד, מהדורה שלישת, 1979, עמ' 202, חסנין, ד.: انظر: בלאו, יהושע(30) صلاح الدين صالح (وآخرون): العبرية دراسة في التركيب والأسلوب, (د.ت), ص ٨٨. عبد المجيد, د. محمد بحر, بين العربية ولهجاتها والعبرية, مكتبة سعيد رأفت, القاهرة, (د.ط) ١٩٧٧, ص ١٠٣.
- Glinert, Lewis, The Grammar of Modern Hebrew, Cambridge university press, 2005, p.34.
- בלאו, יהושע, דקדוק עברי שיטתי, חלק ב: תורת השם, הוצאת א' רובנשטיין, ירושלים, 1978, עמ' 31.14.)
- שורצולד, אורה רודריג, מלים בסימות-ים בעברית: צורתן, יצירתן ושימושיהן, מחקרים בלשון העברית(32) ٣٤١. ובלשונות היהודים, מוגשים לשלמה מרג, בעריכת: משה אשר, ירושלים, 1996, עמ' שורצולד, אורה רודריג, מלים בסימות-ים בעברית: צורתן, יצירתן ושימושיהן, שם, עמ' 33.347.)
- תורת ההגה והצורות, הוצאת הקיבוץ המאוחד, מהדורה שלישת, 1979, עמ' 93: בלאו, יהושע(34) هناك أسماء تأتي دائماً في الجمع وتنتهي بنهاية المثني، مثل: أيام(مياه), أيام(سموات), كذلك هناك أسماء (35) تنتهي بعلامة المثني وتدل على اسم آلة أو أداة كونها مكونة من جزأين غير أنها تدل على آلة واحدة وليس اثنتين، نحو: ماؤניים, 'מלקחיים, מספריים, מכנסיים, אופניים.
- שורצולד, אורה רודריג, שכיחות וסדירות בלשון, שם, עמ' 36.166.)
- לשונונו ב, טבת(תר"ץ), עמ' 282, כהן, אמוץ, סימני הרבוי בלשון המקרא(37) עמ' 283, כהן, אמוץ, סימני הרבוי בלשון המקרא(38) שריבויים - "ות" במקרא ובמשנה, לשוננו סז (תשס"ה), שטובול, מיריב, שמות בסימות (39) שריבויים - "ות", עמ' 282, שטובול, מיריב, שמות בסימות (40) שם, עמ' 41.251.)
- (42) M.H.Seagl, A Grammar of Mishnaic Hebrew, Oxford, 1958, P.130-131.
- במקרא ובמשנה, לשוננו סז (תשס"ה), עמ' 250- "ות" שריבויים שטובול, מיריב, שמות בסימות (43) במקרא ובמשנה, לשוננו סז (תשס"ה), עמ' 252. "ות" שריבויים שטובול, מיריב, שמות בסימות (44) (45) M.H.Seagl, A Grammar of Mishnaic Hebrew, Oxford, 1958, P.131.
- (46) אבן גנאה, יונה, ספר הרקמה, הוציאו לאור מ. וילנסקי, מהדורה שנייה כ' ראשון, הוצאת האקדמיה ללשון העברית, (בלי תאריך), שער לה, עמ' 226-227.
- (47) תורג'מן, רפאל, המין הדקדוקי בלשון המקרא ובלשון חכמים, עמ' 165.
- <https://hebrew-academy.org.il/2010/03.0/0/20.22/> - בין קביעות להתרוצצות, האקדמיה ללשון העברית, (48) /
- כהן, אמוץ, שם, עמ' 49.284.)
- סימות הרבים -ים ו-ות, האקדמיה ללשון העברית, (50) <https://hebrewacademy.org.il/2020/12/17.0/0/20.22/>
- כהן, אמוץ, שם, עמ' 51.285.)
- (52) Kautzsch, E., Gesenius, Hebrew Grammar, Oxford, 1909, p. 219.
- ברגשטרסר ג. (תרגם מגרמנית: מרדכי בן אשר), דקדוק הלשון העברית, הוצאת ספרים על שם י"ל (53) מאגנס, ירושלים, מהדורה שנייה, 1982, עמ' 301.
- לבית בלשון הלימוד ספרי על- הצורות תורת - העברית הלשון חקר של ההתפתחות רוזנר, השפעת רחל(54) האוניברסיטה לסינט לפילוסופיה, הוגש תואר דוקטור קבלת לשם ס, חיבור"תש- ח"ש בשנים התיכון הספר, עמ' 114-110, (ינואר) 2003, ג"תש העברית(שבט),
- ראה: ששון, ברוך, תורת הפעול, הוצאת "יבנה" בע"מ, תל - אביב, 1976, עמ' 55.248.)

- הר זהב, צבי, דקדוק הלשון העברית, הוצאת מחברות לספרות, תל-אביב, תשט"ו, כרך שלישי, חלק 56) שלישי, עמ' 96. וראה: ברגשטרסר, דקדוק הלשון העברית, שם, עמ' 518.
- ששון ברוך, תורת הפועל, שם, עמ' 37.57)
- ברקלי, שאול, לוח הפעלים השלם, הוצאת ראובן מס בע"מ, ירושלים, הדפסה מס' 54, תשס"ח, עמ' 8.58)
- ששון ברוך, תורת הפועל, שם, 1976, עמ' 83.59)
- תורת ההגה והצורות, שם, עמ' 160 ואלך: בלאו, יהושע(60) לבית בלשון הלימוד ספרי על- הצורות תורת - העברית הלשון חקר של ההתפתחות רוזנר, רחל, השפעת התיכון, עמ' 123. הספר
- בלאו, יהושע, דקדוד עברי שיטתי, חלק א, הוצאת ספרית בגרות, ירושלים, תש"ל, עמ' 68.61)
- הלשון חקר של ההתפתחות ראה: בלאו, יהושע, תורת ההגה והצורות, שם, עמ' 171. רוזנר, רחל, השפעת(62) הלימוד, שם, עמ' 123. ספרי ספרי על על- הצורות תורת - העברית
- דקדוד עברי שיטתי, חלק א, שם, עמ' 64: בלאו, יהושע(63)
- ברקלי, שאול, לוח הפעלים השלם, שם, עמ' 16.64)
- תורת ההגה, שם, עמ' 192: בלאו, יהושע(65)
- הצורות, שם, 2003, עמ' 123. תורת - העברית הלשון חקר של ההתפתחות רוזנר, רחל, השפעת ברוך, האם יש לכלל מינורי מקום בדקדוק? לשוננו, כ' מז מס', א, תמוז, ה'תשמ"ג, עמ' פודולסקי, 66)
- , האונברסיטה הפתוחה, 11-12-11-80-79. שורצולד, אורה רודריג, פרקים במורפולוגיה עברית, כרך ד, יחידה 2002, עמ' 49.